تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأحد

التاريخ: 23 مارس 2025

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17166

اختتام فعاليات النسخة الأولى من مؤتمر «تمكين المرأة في الاقتصاد الرقمي» بنجاح كبير

نظمت مؤسسة سمو المغفور له عبدالله بن خالد لرعاية الوالدين مؤتمر تمكين المرأة في الاقتصاد الرقمي (تميز) بتشريف الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة رئيس مؤسسة سمو المغفور له الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة لرعاية الوالدين. فقد اختتمت بنجاح فعاليات النسخة الأولى من مؤتمر ومعرض «تميز» بفندق الشيراتون، الذي نظمته شركة «مشروع إن إس للاستشارات الإدارية» برعاية ماسية من بنك البركة. حيث أتت المؤتمر انطلاقة جديدة كمنصة رائدة للابتكار وتمكين المرأة في الاقتصاد الرقمي.

وقد أناب جمال محمد فخرو النائب الأول لرئيس مجلس الشورى رئيس مجلس الشورى متحدثا عن أهمية أعمال المؤتمر الذي يتصدى لقضايا مهمة لتنمية المرأة في الاقتصاد الرقمي، وأسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية، والأستاذة لولوة صالح العوضي الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بالإنابة الذين شاركوا كداعمين استراتيجيين في المؤتمر بإلقاء كلمات بهذه المناسبة. كما حضر المؤتمر مجموعة من الشخصيات المهتمة بتمكين المرأة ودفع عجلة التكنولوجيا الرقمية في مملكة البحرين، منهم الدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة نائب رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، والبروفيسور الدكتورة منى راشد الزياني رئيس مجلس أمناء الجامعة الخليجية، والدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى آل خليفة المدير العام لمعهد الإدارة العامة، إلى جانب العديد من الشخصيات البارزة الذين يمثلون القطاعين الحكومي والخاص كرعاة مشاركين.

وبهذه المناسبة بارك رئيس المجلس الأعلى للصحة هذا الحدث، الذي يأتي انسجاما مع توجهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، في دفع عجلة التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي، والمجلس الأعلى للمرأة بقيادة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك المعظم رئيسة المجلس، لتعزيز التوازن بين الجنسين، وخاصة في القطاعات الرقمية والتكنولوجية، وإدماج المرأة في مجالات علوم المستقبل التي تشكل الرقمنة إحدى ركائزها الأساسية.

كما تحدث وزير التنمية الاجتماعية مؤكدا أهمية تزامن هذا المؤتمر في نسخته الأولى مع قضية ساخنة في المعاملات الرقمية التي أصبحت في متناول كل مؤسسة ومنزل وفرد من المجتمع.

كما أكد دعم الوزارة لمخرجات المؤتمر الذي ينهض بدور المرأة في المجالات الرقمية على مستوى الداخل والخارج.

وقد قام برفقة كبار الضيوف بجولة تفقدية في المعرض المصاحب للمؤتمر، حيث اطلع على أبرز ما احتواه من إبداعات وأفكار متميزة في مجالات التكنولوجيا، بمساهد بحرينية شابة، مشيدا في هذا الصدد بما يقدمه المعرض من مشاريع متميزة تعكس روح الابتكار لدى الشباب البحريني.

وتم على هامش فعاليات المؤتمر تكريم الداعمين والرعاة والشركاء الاستراتيجيين للمؤتمر، كما تم تكريم الفائزين في مسابقة «تميز للابتكار» التي سلطت الضوء على المواهب البحرينية الشابة القادرة على تقديم حلول رقمية مبتكرة تدعم التحول التكنولوجي في المملكة.

كما شهد الحدث تفاعلاً كبيراً وحضوراً مميزاً من قبل الشباب ورواد ورائدات الأعمال والخبراء والمتخصصين في مجالات الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيا الحديثة، الذين أثروا فعاليات المؤتمر بتجاربهم الرائدة في مجال الاقتصاد الرقمي.

وأكدت الدكتورة نسيم محمد عبداللطيف الرئيس التنفيذي للمؤتمر أنه بفضل دعم الشركاء والرعاة فقد استطاع المؤتمر أن يكون نقطة انطلاق نحو مستقبل رقمي أكثر تمكينا للمرأة البحرينية، تماشيا مع توجهات القيادة الرشيدة والمجلس الأعلى للمرأة في جعل المرأة شريكا أساسيا في مسيرة البناء والتطوير على مختلف الأصعدة.

ومن جهتها أوضحت الاستاذة سهيلة النواخذة، الرئيس التنفيذي لشركة مشروع إن إس، أن المؤتمر نجح في تحقيق الأهداف المنشودة، والوصول إلى المخرجات المرجوة التي تتماشى مع رؤية البحرين ٢٠٣٠ وتوجيهات صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.

P 9
Link

حكم عمالي يلزم مستشفى خاصا سداد ٤٢ ألف دينار مستحقات طبيب بعد إنهاء عقده

ألزمت المحكمة الكبرى العمالية مستشفى خاصا دفع ٤٢ ألف دينار لأخصائي جراحة تجميل قيمة مستحقاته قبل أن تنهي عقد عمله، كما ألزمتها المحكمة برسوم الدعوى والصيغة التنفيذية ومقابل أتعاب المحاماة.

وقالت المحامية حنان حمودة إن موكلها التحق بالعمل لدى مالك المؤسسة الفردية «مستشفى خاص» بوظيفة أخصائي جراحة تجميل وذلك في يناير ٢٠٢٢، براتب شهري قدره ٣ آلاف دينار، وفي أكتوبر ٢٠٢٤ تم الاتفاق وديا على إنهاء علاقة العمل، إلا أن المدعى عليه لم يلتزم بسداد مستحقات المدعي المطالب بها، وهي الأجور المتأخرة بواقع ٣٥١٠٠ دينار، وبدل الإجازة السنوية عن مدة خدمته بمبلغ قدره ٦ آلاف دينار، ومكافأة نهاية الخدمة بإجمالي ٣٢٥٠ دينارا، وطلب إلزام المدعى عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

وزعم وكيل المستشفى بأن راتب الطبيب ألف دينار فقط، فيما أقر بطلب مكافأة نهاية الخدمة وتذكرة السفر فقط، وطلب رفض باقي الطلبات، وقدمت المحامية حنان حمودة عقد العمل المبرم بينه والمستشفى، وقالت إن من المقرر بنص المادة (١٩) من القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي (يجب أن يكون عقد العمل ثابتا بالكتابة، ومحررا باللغة العربية من نسختين لكل طرف نسخة، وإذا كان العقد محررا بغير اللغة العربية، ترفق به نسخة محررة باللغة العربية، وإذا أحال العقد إلى لوائح داخلية، وجب إرفاقها بعقد العمل، ويوقعها طرفا العقد ويُعتد بها في الإثبات.. وفي حالة عدم وجود عقد عمل مكتوب جاز للعامل وحده إثبات، كل حقوقه بجميع طرق الإثبات)، وقالت إن نشأة العلاقة العقدية ثابتة بموجب عقد العمل وتصريح عمل المدعي الساري على كفالة المدعى عليه.

وفندت وكيلة المدعي المستحقات الخاصة براتب موكلها بأنه عمل لدى المدعى عليه حوالي ٢٦ شهرا، و١٠ أيام تم العمل فعليا فيهم مدة ٢٠ شهرا، و١٥ يوما وباقي المدة كانت عبارة عن إجازات غير مدفوعة الأجر، وتسلم المدعي من المدعى عليه عن مدة عمله المقدرة بـ٢٠ شهرا ونصف مبلغا قدره ٢٦٤٠٠ دينار فقط، في حين أن المبلغ المستحق له عن فترة عمله الفعلية المقدرة بـ ٢٠ شهرا ونصف يقدر بمبلغ ٦١٥٠٠ دينار، وبذلك تكون الأجور المتأخرة (٦١٥٠٠ دينار - ٢٦٤٠٠ دينار = ٣٥١٠٠ دينار).

وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إنها تستخلص من الأوراق وعقد العمل المقدم من المدعي أنه قد بدأ العمل لدى المدعى عليه اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٢/١/١ بموجب عقد عمل محدد المدة (سنتين) قابلة للتجديد بموافقة الطرفين للعمل بوظيفة (أخصائي جراحة تجميل) براتب شهري قدره ٣٠٠٠ دينار، فيما قرر المدعى عليه أن أصل العقد غير موجود ولم يقدم ثمة دفع أو دفاع ينال من الدعوى ومستنداتها.

وأشارت المحكمة إلى أن المدعى عليه ورغم الاتفاق الودي لإنهاء علاقة العمل، لم يلتزم بسداد مستحقات المدعي، وحكمت بالزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي ٣٥١٠٠ دينار قيمة الأجور المتأخرة، ومبلغ ٣٥٨٣ دينارا بدل الإجازة السنوية، ومبلغ ٣٢٥٠ مكافأة نهاية الخدمة، ومقابل أتعاب المحاماة، والمناسب من المصروفات.

P 7
Link

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17166

بعد ٦ اجتماعات مشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية..

٨ مبادئ لميزانية الدولة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦

رئيس مجلس النواب: مصلحة المواطن البحريني ستظل دائما غاية العمل الوطني للجميع

رئيس مجلس الشورى: الاجتماعات المشتركة تعكس الالتزام بالمسؤولية الوطنية

وزير المالية: الشراكة بين السلطتين تشكل أهمية قصوى لتحقيق التنمية المستدامة وتطلعات المواطنين

عقدت السلطتان التنفيذية والتشريعية أمس اجتماعا مشتركا حول مشروع الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٢٥-٢٠٢٦. وترأس الاجتماع من جانب مجلس النواب أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، ومن جانب مجلس الشورى علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، بينما رأس الجانب الحكومي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني.

كما شهد الاجتماع حضور عدد من الوزراء، ونائبي رئيسي مجلس الشورى والنواب، ورئيس وأعضاء لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية بكلا المجلسين، وعدد من المسؤولين.

1 عدم رفع نسبة القيمة المضافة
2 إضافة الزيادة السنوية للمتقاعدين لعامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦
3 الاستمرار في تطوير جودة الخدمات الحكومية بكفاءة وفاعلية
4 تخفيض المصروفات المتكررة بالوزارات والجهات الحكومية بنسبة ٥٪ كحد أدنى
5 دعم ذوي الدخل المحدود بمبلغ نقدي مباشر حال تم تعديل أسعار السلع المدعومة
6 قوانين لتعزيز الوضع المالي من خلال إيرادات على أرباح الشركات وزيادة الإيرادات الانتقائية على مشروبات الطاقة والمشروبات الغازية والمحلاة والتبغ
7 تعزيز استدامة البنية التحتية وتحفيز تعمير الأراضي الاستثمارية والتجارية غير المبنية
8 خيارات تخفيض العجز المالي وتغطية الاحتياجات التمويلية

وفي بداية الاجتماع أشاد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب بالتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بتسريع وتيرة المشاريع الإسكانية لتوفير ٥٠٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، وتطوير الخدمات العامة، مع التركيز على تطوير قطاعي التعليم والصحة، كونهما حجر الأساس في نهضة البلاد، ومواكبة التطلعات لرفعة مملكة البحرين وازدهار الأسرة البحرينية، مؤكدا حرص السلطة التشريعية على التعاون البناء مع السلطة التنفيذية لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية في كافة الخطط والتشريعات والقوانين.

وأشار رئيس مجلس النواب إلى أن الاجتماعات التشاورية حول مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بما تضمنته من مشاريع وبرامج، ومرئيات ومقترحات، هدفها الأسمى زيادة النمو الاقتصادي، وخلق الفرص الواعدة للمواطنين، وتحقيق الاستدامة المالية، ورفع كفاءة توجيه الدعم للمواطنين، وأن مصلحة المواطن البحريني ستظل دائما غاية العمل الوطني للجميع، في ظل المسيرة الوطنية التنموية الشاملة بقيادة جلالته.

من جانبه، أكد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى أن اللقاءات والاجتماعات المشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على مدى الأسابيع الماضية تعكس الالتزام بالمسؤولية الوطنية، والحرص على تبادل الآراء والأفكار التي تسهم في تحقيق الطموحات والتطلعات الوطنية ضمن مشروع الميزانية العامة للدولة، وتدعم استمرار مجالات التنمية والتقدم التي تنشدها مملكة البحرين في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

وذكر رئيس مجلس الشورى أن المبادرات والبرامج التي قدمتها الحكومة، وخصوصا في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والخدمات العامة، تترجم توجيهات جلالة الملك المعظم، وتأكيد جلالته استدامة التنمية والتطوير والتحديث في كافة المجالات الحيوية.

وثمن رئيس مجلس الشورى اهتمام ومساندة ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء؛ وتوجيهات سموه لتعميق مسارات التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتسخير كافة الجهود والمساعي من أجل تحقيق المصلحة الوطنية.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى أنّ المجلس سيحرص على مناقشة ودراسة مشروع قانون الميزانية العامة للدولة لعامي (٢٠٢٥ و٢٠٢٦م)، وفقا للأطر الدستورية المحددة، وسيعمل على تسخير كافة الإمكانيات والخبرات التشريعية والاقتصادية، بما يؤكد الالتزام بالمسؤولية الوطنية، ويدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لمملكة البحرين.

ونوه رئيس مجلس الشورى بالجهود الحثيثة التي بذلها الفريق الحكومي برئاسة الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، وبحضور الوزراء والمسؤولين، والحرص على تقديم كافة المعلومات والبيانات، والإجابة عن استفسارات وتساؤلات السلطة التشريعية بشأن مشروع الميزانية العامة للدولة.

من جانبه، رفع الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، على توجيهات جلالته السامية بشأن تسريع وتيرة المشاريع الإسكانية لتوفير ٥٠٠٠٠ وحدة سكنية، مشيرا إلى أن الحكومة وفق أمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء تتشرف بحمل مسؤولية تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، وستكثف من جهودها لتسريع تنفيذ البرامج والمشاريع الإسكانية، وستضع كافة الخطط التنفيذية التي تكفل سرعة تحقيق ما تفضل جلالته بالتوجيه به بشأن مضاعفة الجهود لتلبية الطموحات الوطنية في القطاعات الحيوية، مع التركيز على تطوير قطاعي التعليم والصحة كونهما حجر الأساس في نهضة الإنسان ودوره في بناء الوطن.

كما أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني أهمية تعزيز التعاون المستمر والتنسيق الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مشيرا إلى أن هذه الشراكة بين السلطتين تشكل أهمية قصوى لتحقيق التنمية المستدامة وتطلعات المواطنين في الحاضر والمستقبل، مضيفا أن العمل المشترك بين السلطتين يسهم في دفع عجلة المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح أن الاجتماعات التي عقدت في الفترة الأخيرة مع السلطة التشريعية ناقشت أبرز ملامح وأهداف مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٢٥-٢٠٢٦، التي تعكس رؤية مملكة البحرين في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية، بما يخدم المصلحة العليا للوطن ويفتح آفاقا واسعة، مشيدا بما تحقق بالتعاون بين السلطتين حول الأسس والمبادئ المتعلقة بإعداد الميزانية العامة للسنتين الماليتين ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

وفي الختام، أعرب عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء السلطة التشريعية على تعاونهم البناء، وجهودهم المستمرة لتحقيق مصلحة الوطن والمواطنين، مؤكدا أن الاجتماعات بين السلطتين كانت مثمرة واتسمت بالجدية والمسؤولية المشتركة في العمل على تحقيق الأهداف المرجوة.

وقد بدأت الاجتماعات المشتركة بين السلطتين بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، وتواصلت في ٢ مارس ٢٠٢٥، و٩ مارس ٢٠٢٥، و١٢ مارس ٢٠٢٥، و١٦ مارس ٢٠٢٥، و١٩ مارس ٢٠٢٥، حيث تم استعراض الأهداف الكلية للميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٢٥-٢٠٢٦، والمشاريع الاستراتيجية المتعلقة بعدة قطاعات حيوية، من بينها الإسكان والتطوير العمراني والتربية والتعليم، والأشغال، والصحة، والعمل والتنمية الاجتماعية، إلى جانب قطاعات الكهرباء والماء والنفط والبيئة. وقدمت الحكومة خلال الاجتماعات خيارات تهدف إلى تحقيق كفاءة الإنفاق العام، وتخفيض الهجز في الميزانية، وتعزيز الاستدامة المالية.

وخلال الاجتماع أمس تم استعراض المبادئ والأسس لإعداد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وذلك إثر الاجتماعات المشتركة ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهي كالآتي:

١. عدم رفع نسبة القيمة المضافة.

٢. إضافة الزيادة السنوية للمتقاعدين من خلال الإبقاء على زيادة علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين التي تم إضافتها في ميزانية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ورفع مبلغ علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين لعامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

٣. الاستمرار في تطوير جودة الخدمات الحكومية، بكفاءة وفاعلية من خلال اعتماد تمويلات للمشاريع والبرامج لـ:

- تحقيق استدامة توفير الخدمات الإسكانية للمواطنين وتقليص قوائم الانتظار من خلال فورية الحصول على الخدمة الإسكانية بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث تضم الميزانية أكبر حجم للمشاريع والخدمات الإسكانية بمقدار ٨٠٠ مليون دينار بحريني، هو الأعلى مقارنة بدورات الميزانية السابقة منذ بدء تقديم الخدمات الإسكانية للمواطنين في مملكة البحرين.

- دعم قطاع التعليم بالكفاءات البحرينية، وتطوير المناهج الدراسية والتوسع في الخدمات التعليمية.

- مواصلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية، منها إنشاء مدارس تخدم التوسع بالمدن الإسكانية الجديدة، وإعادة افتتاح عدد من المدارس التاريخية وإنشاء مبان أكاديمية في المدارس، وتطوير وصيانة الطرق وشبكات الصرف الصحي.

- تطوير الخدمات الصحية وتحسين جودتها للمواطنين والمقيمين بتمويل برامج ومشاريع للقطاع الصحي بـ٦٨٨ مليون دينار بحريني.

- تعزيز فرص العمل لتتضمن البرامج توظيف ٢٥٠٠٠ بحريني سنويا بما في ذلك استحداث برامج جديدة تستهدف توظيف ٨٠٠٠ خريج جديد سنويا، كما سيتم من خلال صندوق العمل «تمكين» تنفيذ برامج لدعم ٥٠٠٠٠ بحريني سنويا ببرامج تمويلية وتدريبية مختلفة خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، ما يسهم في خلق الفرص وجعل المواطن الخيار الأول للتوظيف.

٤. الاستمرار في رفع كفاءة المصروفات المتكررة بالوزارات والجهات الحكومية، وتخفيضها بنسبة ٥٪ من الصرف كحد أدنى.

٥. دعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين بمبلغ نقدي مباشر في حال تم تعديل أسعار السلع المدعومة أثناء دورة الميزانية.

٦. إعداد حزمة من القوانين لتعزيز الوضع المالي من خلال إيرادات على أرباح الشركات التي تتجاوز إيراداتها السنوية وإيراداتها حدا أدنى يحدده القانون، بالإضافة إلى وضع حوافز للشركات لتوظيف المواطنين والاستثمار، وزيادة الإيرادات الانتقائية على مشروبات الطاقة والمشروبات الغازية والمحلاة والتبغ، إضافة إلى رسوم على الانبعاثات الكربونية على الشركات.

٧. تعزيز استدامة البنية التحتية وتحفيز تعمير الأراضي الاستثمارية والتجارية غير المبنية.

٨. خيارات تخفيض العجز المالي وتغطية الاحتياجات التمويلية خلال فترة تنفيذ الميزانية.

وسيعزز مشروع الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٢٥-٢٠٢٦ التزام مملكة البحرين بتحقيق الاستدامة المالية، بما يحقق تطلعات المواطنين ويدعم أهداف المسيرة التنموية الشاملة.

P 3
Link

الأيام ALAYAM
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 13133

«التنفيذية» و«التشريعية» تستعرضان في اجتماعهما المشترك السابع حول الميزانية العامة 8 مبادئ وأسس:

عدم رفع القيمة المضافة وإضافة الزيادة السنوية ورفع علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين

- استدامة توفير الخدمات الإسكانية وتقليص قوائم الانتظار بفورية الحصول على الخدمة والشراكة مع الخاص
- دعم قطاع التعليم بالكفاءات البحرينية وتطوير المناهج الدراسية وإنشاء مدارس بالمدن الإسكانية الجديدة
- دعم المواطنين ذوي الدخل المحدود بمبلغ نقدي مباشر حال تعديل أسعار السلع المدعومة خلال دورة الميزانية

عقدت السلطتان التنفيذية والتشريعية اجتماعًا مشتركًا أمس حول مشروع الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2026-2025، وترأس الاجتماع من جانب مجلس النواب أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب. ومن جانب مجلس الشورى علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، بينما رأس الجانب الحكومي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني. كما شهد الاجتماع حضور عدد من الوزراء، ونائبي رئيسي مجلسي الشورى والنواب، ورئيس وأعضاء لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية بكلا المجلسين، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين.

وأشاد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب، في بداية الاجتماع، بالتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، بتسريع وتيرة المشاريع الإسكانية لتوفير 50,000 وحدة سكنية جديدة، وتطوير الخدمات العامة، مع التركيز على تطوير قطاعي التعليم والصحة، كونهما حجر الأساس في نهضة البلاد، ومواكبة التطلعات لرفعة مملكة البحرين وازدهار الأسرة البحرينية، مؤكدًا حرص السلطة التشريعية، وبالتعاون البناء مع السلطة التنفيذية، لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية في كافة الخطط والتشريعات والقوانين.

وأشار رئيس مجلس النواب إلى أن الاجتماعات التشاورية حول مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2026-2025، بما تضمنته من مشاريع وبرامج، ومرئيات ومقترحات، هدفها الأسمى زيادة النمو الاقتصادي، وخلق الفرص الواعدة للمواطنين، وتحقيق الاستدامة المالية، ورفع كفاءة توجيه الدعم للمواطنين، وأن مصلحة المواطن البحريني ستظل دائمًا غاية العمل الوطني للجميع، في ظل المسيرة الوطنية التنموية الشاملة بقيادة الملك المعظم.

من جانبه، أكد علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، أنّ اللقاءات والاجتماعات المشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على مدى الأسابيع الماضية، تعكس الالتزام بالمسؤولية الوطنية، والحرص على تبادل الآراء والأفكار التي تسهم في تحقيق الطموحات والتطلعات الوطنية ضمن مشروع الميزانية العامة للدولة، وتدعم استمرار مجالات التنمية والتقدم التي تشهدها مملكة البحرين في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم.

وذكر رئيس مجلس الشورى أن المبادرات والبرامج التي قدمتها الحكومة، وخصوصًا في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والخدمات العامة، تترجم توجيهات جلالة الملك المعظم، وتأكيد جلالته على استدامة التنمية والتطوير والتحديث في كافة المجالات الحيوية.

وثمن رئيس مجلس الشورى اهتمام ومساندة ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتوجيهات سموّه لتعميق مسارات التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتسخير كافة الجهود والمساعي من أجل تحقيق المصلحة الوطنية.

وأشار إلى أن المجلس سيحرص على مناقشة ودراسة مشروع قانون الميزانية العامة للدولة لعامي 2025-2026، وفقًا للأطر الدستورية المحددة، وسيعمل على تسخير كل الإمكانات والخبرات التشريعية والاقتصادية، بما يؤكد الالتزام بالمسؤولية الوطنية، وبدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لمملكة البحرين.

ونوه رئيس مجلس الشورى بالجهود الحثيثة التي يبذلها الفريق الحكومي برئاسة الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني، وبحضور الوزراء والمسؤولين، والحرص على تقديم جميع المعلومات والبيانات، والإجابة عن استفسارات وتساؤلات السلطة التشريعية بشأن مشروع الميزانية العامة للدولة.

من جانبه، رفع الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، على توجيهات جلالته السامية بشأن تسريع وتيرة المشاريع الإسكانية لتوفير 50,000 وحدة سكنية، مشيرًا إلى أن الحكومة وفق أمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تتشرف بحمل مسؤولية تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وستكلف من جهودها لتسريع تنفيذ البرامج والمشاريع الإسكانية وستضع كافة الخطط التنفيذية التي تكفل سرعة تحقيق ما تفضل جلالته، بالتوجيه به بشأن مضاعفة الجهود لتلبية الطموحات الوطنية في القطاعات الحيوية، مع التركيز على تطوير قطاعي التعليم والصحة كونهما حجر الأساس في تهيئة الإنسان ودوره في بناء الوطن.

كما أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني على أهمية تعزيز التعاون المستمر والتنسيق الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مشيرًا إلى أن هذه الشراكة بين السلطتين تشكل أهمية قصوى لتحقيق التنمية المستدامة وتطلعات المواطنين في الحاضر والمستقبل، مضيفًا أن العمل المشترك بين السلطتين يسهم في دفع عجلة المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح أن الاجتماعات التي عقدت في الفترة الأخيرة مع السلطة التشريعية ناقشت أبرز ملامح وأهداف مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنتين 2026-2025، والتي تعكس رؤية مملكة البحرين في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية، بما يخدم المصلحة العليا للوطن ويفتح آفاقًا واسعة، مشيدًا بما تحقق بالتعاون بين السلطتين حول الأسس والمبادئ المتعلقة بإعداد الميزانية العامة للسنتين 2026-2025.

وفي الختام، أعرب وزير المالية والاقتصاد الوطني، عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء السلطة التشريعية على تعاونهم البناء، وجهودهم المستمرة لتحقيق مصلحة الوطن والمواطنين، مؤكدًا أن الاجتماعات بين السلطتين كانت مثمرة واتسمت بالجدية والمسؤولية المشتركة في العمل على تحقيق الأهداف المرجوة.

هذا وقد بدأت الاجتماعات المشتركة بين السلطتين بتاريخ 31 أكتوبر 2024، وتواصلت في 2 مارس 2025، 9 مارس 2025، 12 مارس 2025، و16 مارس 2025، و19 مارس 2025، حيث تم استعراض الأهداف الكلية للميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2026-2025، والمشاريع الإستراتيجية المتعلقة بعدة قطاعات حيوية، من بينها الإسكان والتطوير العمراني، والتربية والتعليم، والأشغال، والصحة، والعمل والتنمية الاجتماعية، إلى جانب قطاعات الكهرباء والماء والنفط والبيئة. وقدمت الحكومة خلال الاجتماعات خيارات تهدف إلى تحقيق كفاءة الإنفاق العام، وتخفيض العجز في الميزانية، وتعزيز الاستدامة المالية.

وتم خلال اجتماع الأمس استعراض المبادئ والأسس لإعداد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2025 و2026، وذلك إثر الاجتماعات المشتركة ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهي كالآتي: عدم رفع نسبة القيمة المضافة، وإضافة الزيادة السنوية للمتقاعدين من خلال الإبقاء على زيادة علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين التي تم إضافتها في ميزانية 2024-2023، ورفع مبلغ علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين لعامي 2026-2025.

كما تتضمن المبادئ والأسس، استمرار تطوير جودة الخدمات الحكومية، بكفاءة وفاعلية من خلال اعتماد تمويلات للمشاريع والبرامج، لتحقيق استدامة توفير الخدمات الإسكانية للمواطنين وتقليص قوائم الانتظار من خلال فورية الحصول على الخدمة الإسكانية وبالشراكة مع القطاع الخاص، حيث تضم الميزانية أكبر حجم للمشاريع والخدمات الإسكانية بمقدار 800 مليون دينار بحريني، وهو الأعلى مقارنة بدورات الميزانية السابقة منذ بدء تقديم الخدمات الإسكانية للمواطنين في مملكة البحرين.

وتتضمن كذلك دعم قطاع التعليم بالكفاءات البحرينية، وتطوير المناهج الدراسية والتوسع في الخدمات التعليمية، ومواصلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية ومنها إنشاء مدارس تخدم التوسع بالمدن الإسكانية الجديدة، وإعادة افتتاح عدد من المدارس التاريخية وإنشاء ميان أكاديمية في المدارس، وتطوير وصيانة الطرق وشبكات الصرف الصحي.

وتطوير الخدمات الصحية وتحسين جودتها للمواطنين والمقيمين بتمويل برامج ومشاريع للقطاع الصحي بـ688 مليون دينار بحريني، وتعزيز فرص العمل حيث تتضمن البرامج توظيف 25,000 بحريني سنويًا بما في ذلك استحداث برامج جديدة تستهدف توظيف 8,000 خريج جديد سنويًا، كما وسيتم من خلال صندوق العمل «تمكين»، وتنفيذ برامج لدعم 50,000 بحريني سنويًا ببرامج تمويلية وتدريبية مختلفة خلال العامين 2025 و2026، مما يسهم في خلق الفرص وجعل المواطن الخيار الأول للتوظيف.

والاستمرار في رفع كفاءة المصروفات المتكررة بالوزارات والجهات الحكومية، وتخفيضها بنسبة 5٪ من الصرف كحد أدنى، دعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين بمبلغ نقدي مباشر في حال تم تعديل أسعار السلع المدعومة أثناء دورة الميزانية.

كما تتضمن المبادئ: إعداد حزمة من القوانين لتعزيز الوضع المالي من خلال إيرادات على أرباح الشركات التي تتجاوز إيراداتها السنوية وأرباحها حد أدنى يحددها القانون، بالإضافة إلى وضع حوافز للشركات لتوظيف المواطنين والاستثمار، وزيادة الإيرادات الانتقائية على مشروبات الطاقة والمشروبات الغازية والمحلاة والتبغ، إضافة إلى رسوم على الانبعاثات الكربونية على الشركات.

وكذلك تعزيز استدامة البنية التحتية وتحفيز تعمير الأراضي الاستثمارية والتجارية غير المبنية، وخيارات لتخفيض العجز المالي وتغطية الاحتياجات التمويلية خلال فترة تنفيذ الميزانية.

وسيعزز مشروع الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2026-2025 التزام مملكة البحرين بتحقيق الاستدامة المالية، بما يحقق تطلعات المواطنين ويدعم أهداف المسيرة التنموية الشاملة.

P 4
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 7043

توفر فرص عمل تضمن لهم حياة كريمة.. مدبولي:

البحرين حقّقت قفزات كبيرة بتقديم الخدمات الصحية لذوي «متلازمة داون»

أكد الخبير والاستشاري بالتربية الخاصة ومدير مركز معاً للتربية الخاصة أسامة مدبولي أن البحرين حققت قفزات كبيرة في مجال تقديم الخدمات الصحية عالية الجودة للأشخاص ذوي متلازمة داون.

وأشار بمناسبة احتفال العالم باليوم العالمي لمتلازمة داون في 21 مارس تحت شعار «تطوير أنظمة دعمنا»، إلى أن البحرين تقدم لذوي متلازمة داون فرصاً تعليمية داعمة، وفرص عمل مناسبة، بالإضافة إلى تيسير المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.

وأوضح مدبولي، أن البحرين تُعد نموذجاً يحتذى في دعم وتمكين أبطال متلازمة داون، حيث تتضافر الجهود لتقديم أفضل الخدمات التعليمية والتأهيلية، وتوفير فرص عمل تضمن لهم حياة كريمة ومستقلة. لافتاً إلى أن المملكة تتميز بمواصلة جهودها في هذا النهج، والسعي نحو مستقبل أكثر إشراقاً لأبنائها من ذوي متلازمة داون.

وأضاف أن هذا الحدث السنوي، الذي أقرته الأمم المتحدة منذ عام 2012، يهدف إلى رفع مستوى الوعي العام وتعزيز الدمج الاجتماعي ودعم رفاهية الأشخاص من ذوي متلازمة داون.

وشدد على أن هذا الشعار، يأتي كدعوة صريحة لإعادة النظر في الأنظمة القائمة وتطويرها لتلبية الاحتياجات المتنوعة والمتغيرة للأشخاص ذوي متلازمة داون في كل مرحلة من مراحل حياتهم.

وقال مدبولي «على الرغم من الجهود العالمية الممولة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في أنظمة الدعم المتاحة، مما يعيق قدرة هؤلاء الأشخاص على تحقيق كامل إمكاناتهم».

ولفت إلى أن أهداف الشعار الرئيسة تتمحور حول الوصول الشامل إلى الخدمات، ويشمل ذلك ضمان الحصول على خدمات صحية عالية الجودة، وفرص تعليمية داعمة، وفرص عمل مناسبة، بالإضافة إلى تيسير المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.

كما تشمل أهداف الشعار، تعزيز الاستقلالية وتقرير المصير من خلال تمكين الأشخاص ذوي متلازمة داون من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم، وتطوير مهاراتهم الحياتية، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في المجتمع.

ولفت إلى أن بناء مجتمعات داعمة من ضمن الأهداف الرئيسة، عبر نشر الوعي، ومكافحة التمييز والوصم، وانشاء بيئات داعمة في المدارس، وأماكن العمل، والأماكن العامة، إلى جانب دعم الأسر من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي، وتزويدهم بالمعلومات والموارد اللازمة لرعاية أبنائهم.

وذكر أن الدعم يعد حقاً إنسانياً أساسياً للأشخاص ذوي متلازمة داون، ويساعدهم على الاندماج في المجتمع والعيش بكرامة، ومع ذلك، فإن نوع الدعم المطلوب يختلف من شخص لآخر، مما يستدعي توفير دعم يلبي احتياجات كل فرد، ويمنحه الاختيار والتحكم.

وبين أن الأمم المتحدة أوصت من أجل تحقيق هذه الأهداف، بضرورة تطوير أنظمة الدعم لتشمل عدة عناصر أساسية، منها الحوكمة الرشيدة، وتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة، والحماية الاجتماعية، والدعم البشري، والتكنولوجيا المساعدة، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى وسائل النقل والسكن الملائم.

وفي إطار الاحتفال بهذا اليوم، ستقام العديد من الفعاليات حول العالم، في مقر الأمم المتحدة بجنيف، سيتم تنظيم جولة خاصة في قصر الأمم للأفراد من ذوي متلازمة داون وعائلاتهم، تليها احتفالية خاصة تتضمن خطابات وعروضاً حية.

كما سيشهد مقر الأمم المتحدة في نيويورك انعقاد المؤتمر العالمي الـ14 لمتلازمة داون، حيث سيناقش الخبراء والمدافعون عن حقوق ذوي متلازمة داون سبل تحسين أنظمة الدعم القائمة.

وعلى الصعيد العالمي، تستمر حملة «الكثير من الجوارب»، في جذب الاهتمام، حيث يُشجع الناس على ارتداء جوارب ملونة وغير متطابقة كرمز للتضامن مع الأشخاص من ذوي متلازمة داون.

P 5
Link

إلزام مستشفى خاص بدفع 42 ألف دينار قيمة أجور متأخرة لطبيب

حنان حمودة

ألزمت المحكمة الكبرى العمالية مستشفى خاصاً بدفع 42 ألف دينار لأخصائي جراحة تجميل عمل لديها وتخلفت عن سداد مرتبه قبل أن تنهي عقد عمله، كما ألزمتها المحكمة بالمناسب من رسوم الدعوى والصيغة التنفيذية ومقابل أتعاب المحاماة.

وأشارت وكيلة الطبيب المحامية حنان حمودة إلى أن موكلها قد أقام دعواه مشيراً فيها إلى أنه التحق بالعمل لدى مالك المؤسسة الفردية (مستشفى خاص) بوظيفة أخصائي جراحة تجميل، وذلك في يناير 2022، براتب شهري وقدره 3 آلاف دينار، وفي أكتوبر 2024 تم الاتفاق ودياً على إنهاء علاقة العمل، إلا أن المدعى عليه لم يلتزم بسداد مستحقات المدعي المطالب بها، وهي الأجور المتأخرة بواقع 35100 دينار، وبدل الإجازة السنوية عن مدة خدمته بمبلغ وقدره 6 آلاف دينار، ومكافأة نهاية الخدمة بإجمالي 3250 ديناراً، وطلب إلزام المدعى عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

وحاول وكيل المستشفى الادعاء بأن راتب الطبيب ألف دينار فقط، فيما أقر بطلب مكافأة نهاية الخدمة وتذكرة السفر فقط، وطلب رفض باقي الطلبات، فيما صممت المحامية حنان حمودة على طلبات موكلها، وقدمت عقد العمل المبرم بينه والمستشفى، وقالت إن من المقرر بنص المادة (19) من القانون رقم (36) لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي «يجب أن يكون عقد العمل ثابتاً بالكتابة. ومحرراً باللغة العربية من نسختين لكل طرف نسخة، وإذا كان العقد محرراً بغير اللغة العربية، ترفق به نسخة محررة باللغة العربية، وإذا أحال العقد إلى لوائح داخلية، وجب إرفاقها بعقد العمل، ويوقعها طرفا العقد، ويُعتد بها في الإثبات، وفي حالة عدم وجود عقد عمل مكتوب جاز للعامل وحده إثبات، كافة حقوقه بجميع طرق الإثبات، وقالت إن نشأة العلاقة العقدية ثابتة بموجب عقد العمل وتصريح عمل المدعي الساري على كفالة المدعى عليه».

وفندت وكيلة المدعي المستحقات الخاصة براتب موكلها بأنه عمل لدى المدعى عليه حوالي 26 شهراً، و10 أيام تم العمل فعلياً فيها لمدة 20 شهراً، و15 يوماً وباقي المدة كانت عبارة عن إجازات غير مدفوعة الأجر، وقد استلم المدعي من المدعى عليه عن مدة عمله المقدرة بـ20 شهراً ونصف مبلغاً وقدره -/ 26400 دينار فقط، في حين أن المبلغ المستحق له عن فترة عمله الفعلية المقدرة بـ20 شهراً ونصف يقدر بمبلغ -/ 61500 دينار، وبذلك تكون الأجور المتأخرة (61500 دينار - 26400 دينار = 35100 دينار).

نص الخبر كاملاً على الموقع الإلكتروني لـ الوطن

P 6
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6004

صحتك مع البلاد

الصوم لمن يعانون من اضطرابات المعدة

البلاد | طارق البحار

تزداد اضطرابات المعدة مثل التهاب المعدة والقرحة أكثر في شهر رمضان، مع توصية للمرضى بتناول أدويتهم قبل 5 - 10 دقائق من تناول الطعام، وعن ذلك صرح اختصاصي أمراض الجهاز الهضمي في مستشفى كوزياتاغي بجامعة يدي تبي البروفيسور د. ميلتم إرغون: "بعد تناول الإفطار والسحور، يجب ألا ينام مريض المعدة على الفور"، كما نصح البروفيسور بالأطعمة التي يجب تفضيلها في السحور والإفطار.

مع شهر رمضان، بدأت عادات الأكل تتغير. يمكن أن يؤثر الطعام الذي يتم تناوله بعد الجوع الطويل، أو الأطعمة المستهلكة في السحور سلبا على الأشخاص الذين يعانون من أمراض المعدة مثل التهاب المعدة والقرحة، مشيرا إلى أن اضطرابات المعدة ترتفع درجتها أكثر في شهر رمضان، وقدم نصائح مهمة للمرضى، وقال "إن الحاجة إلى الماء والسوائل أكبر. سيكون من المفيد كسر الصيام بالماء الدافئ، والاستمرار في تناول الطعام السائل مثل الحساء، ثم الانتظار لفترة قبل التحول إلى الوجبة الرئيسة. إذا وصل المريض إلى وضعية الاستلقاء مباشرة بعد تناول الإفطار أو السحور، فقد يحدث ارتجاع شديد، لذلك لا ينبغي نوم المريض مباشرة بعد تناول الإفطار والسحور، بل الذهاب إلى الفراش بعد ساعة أو ساعتين".

ولفت إلى أن الانزعاج لدى مرضى التهاب المعدة والقرحة يمكن أن يصبح أكثر وضوحا خلال شهر رمضان، خصوصا في النصف الثاني من الشهر، ونلاحظ زيادة في انثقاب القرحة ونزيف القرحة في تقرحات المصابين بمثل هذه الاضطرابات، خصوصا أولئك الذين يعانون من القرحة، ونوصي بشكل خاص المرضى الذين يعانون من القرحة النشطة المعروفة بألا يصوموا، واستخدام العلاج المثبط للأحماض مرتين في اليوم مع الإفطار والسحور، قبل تناول الطعام، بحسب موقع yeditepehastaneleri.

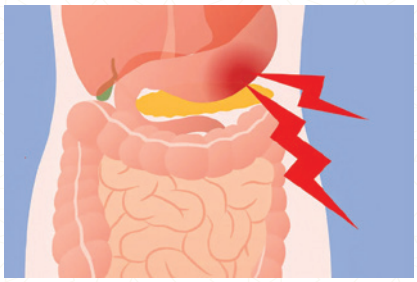

P 10
Link